على هامش الصـراحة

عن تونس ومجالس محافظاتنا

■ إحسان شمران الياسري

عام ٢٠٠٨ زرتُ تونس لمدة أربعة أيام، اطلعتُ خلالها على أهم معالم العاصمة (تونس)، كما زرتُ بعض مؤسسات الدولـة.. كانت المدينة نظيفة للغاية، وحركة المرور منظمة بـالإشارات الضوئية، والناس مسالمون و ودودون للغرباء. كما اطلعتُ على الأسواق والمحال التجارية الكبيرة منها والصغيرة، وحتى الشعبية.

كان التنظيم المهني لمؤسسات المجتمع المدني متقدماً، وقد أجـادوا في الإعـداد والتنظيم للمؤتمر السنوي لاتحاد المحاسبين والمراجعين العـرب.. كما دخلتُ في حـوارات مع بعض الأصدقاء التوانسة انتهت إلى إن الوضع الحالي أصبح أفضل من الوضع أيام الرئيس الأسبق (الحبيب بورقيبة) رحمه الله.

ويوم بدأت الثورة الشعبية قبل فترة، وكانت المطالب فيها تتعلق بالخدمات والبطالة وبعض أوجه الفساد، عجبت من أحوال الدنيا، وكيف انقلبت الجماهير على الحكومة. ولم أعجب من مغادرة الرئيس، لأن طبيعة الأمور تقتضي أن يُغادر البلاد لإيقاف حمام الدم وموجات الفوضى التي كانت ستبقى تغمر البلاد إن بقي (الأخ) بن علي..

ومع إن سيناريو ثورة (الزيتون) التونسية ما لبث أن (حطّ) في مصر، إلاّ إن كل السياسيين العراقيين، والمسؤولين في الدولة لم يتخيلوا إمكانية انتقاله إلى مجتمعات أخرى، ومنها المجتمع العراقي، مراهنين على إن الديمقراطية في العراق، وحرية الرأي (المطلقة) ستحول دون حصول الانفجار الذي قدح له الشهيد (محمد عزيزي) في تونس، باعتبار إن الخلاص من الدكتاتورية كان أقصى ما أراده العراقيون..

والحق إن درس تونس، ثم مصر يجب أن لا يغيب عن بال المؤسسات التي أساءت استخدام الأمـوال، بل وأهدرتها، وقدمت نماذج فاسدة للأداء الإداري والمالي. فلو إن شعبنا زار تونس قبل هذه الأحداث ولاحظ البنية التحتية الممتازة والشوارع النظيفة وغياب (الطسّات) والحفر، وجمال الحدائق العامة، والمساكن العمودية والأفقية، لثار على أمانة بغداد ومجلس محافظتها، وعلى كل المجالس والوزارات التي تلعب بأعصابنا يومياً.

ihsanshamran@yahoo.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

تنفيذ أحكام الإعدام الصادرة من المحاكم الجنائية العراقية

يتم انتخاب رئيس الجمهورية من بين المرشحين من قبل مجلس النواب بأغلبية ثلثي عدد أعضائه ، وفي حال عدم حصول أي من المرشحين على الأغلبية المطلوبة وفقا للفقرة الأولى من المادة (٧٠) من الدستور ، يصار إلى التنافس بين المرشحين الحاصلين على أعلى الأصوات ، ويتم إعلان عمن يحصل على أكثرية الأصوات رئيسا للجمهورية ، وبذلك فإن رئيس الجمهورية يتم انتخابه من مجلس النواب مباشرة .
ويتولى رئيس الجمهورية بمقتضى نص المادة(٧٣) من الدستور صلاحيات متعددة منها:

زهير كاظم عبود

أولاً: إصدار العفو الخاص بتوصية من رئيس مجلس الوزراء باستثناء ما يتعلق بالحق الخاص والمحكومين بارتكاب الجرائم الدولية والإرهاب والفساد المالي والإداري .

ثانياً: المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية، بعد موافقة مجلس النواب وتعد مصادقا عليها بعد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ تسلمها .

ثالثا: يصادق ويصدر القوانين التي يسنها مجلس النواب، وتعد مصادقا عليها بعد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ تسلمها .

رابعاً: دعوة مجلس النواب المنتخب للانعقاد خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ المصادقة على نتائج الانتخابات، وفي الحالات الأخرى المنصوص عليها في الدستور.

خامسا: منح الأوسمة والنياشين بتوصية من رئيس مجلس الوزراء وفقا للقانون .

سادساً: قبول السفراء .

سابعاً: إصدار المراسيم الجمهورية.

ثامناً: المصادقة على أحكام الإعدام التي تصدرها المحاكم المختصة .

تاسعا: يقوم بمهمة القيادة العليا للقوات المسلحة للأغراض التشريفية والاحتفالية .

عاشرا: ممارسة أية صلاحيات رئاسية أخرى واردة في هذا الدستور .

ولعل الفقرة ثامناً من المادة أعلاه والخاصة بإصدار رئيس الجمهورية المراسيم الخاصة بالمصادقة على تنفيذ أحكام الإعدام من بين المهام التي تتطلب إصدار المرسوم الجمهوري لتنفيذ القرار القضائي البات ، والذي أشارت له الفقرة بـ من المادة ٢٨٥ من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ المعدل والتي نصت على انه لا ينفذ حكم الإعدام إلا بعد صدور مرسوم جمهوري وفق أحكام المواد التي ترسم سير عملية تنفيذ حكم الإعدام وفقا للقانون .

والمباشرة بتنفيذ العقوبة تتطلب مرسوما جمهوريا وفق أحكام الدستور ، وإصدار المرسوم الجمهوري القاضي بتنفيذ عقوبة الإعدام بحق المدان يتطلب المصادقة على ذلك بإصدار مرسوم جمهوري صادر عن رئيس الجمهورية يقضي بالمصادقة على تنفيذ العقوبة التي أصدرتها المحكمة المختصة واكتسب قرارها الدرجة القطعية ، والدستور منح صلاحية إصدار العفو الخاص للمدان بناء على توصية من رئيس الوزراء باستثناء ما يتعلق بالحق الخاص والمحكومين بارتكاب الجرائم الدولية والإرهاب والفساد المالي والإداري ، فإذا اقترن قرار الحكم بالإعدام بمصادقة محكمة التمييز يصبح قرار الحكم باتا ويرسل مع اضبارة الدعوى إلى رئيس مجلس القضاء الأعلى ليتولى إرسالها إلى رئيس الجمهورية مرفقة بتقرير يتضمن موجزا للقضية ، لإصدار المرسوم الجمهوري وفق الأصول ، حيث تتم إحالة المرسوم والقضية إلى وزير العدل باعتباره مسؤولا عن سلطات التنفيذ .

ويصدر رئيس الجمهورية مرسوما جمهوريا بتنفيذ الحكم أو بإبدال العقوبة أو بالعفو عن المحكوم عليه بمقتضى نص الفقرة أولا من المادة ٧٣ من الدستور ، وعند صدور المرسوم بالتنفيذ يصدر وزير العدل أمراً إلى الأجهزة التنفيذية المختصة متضمنا صدور المرسوم الجمهوري واستيفاء الإجراءات القانونية للمباشرة بالتنفيذ وفق ما رسمه القانون بمعنى ان لرئيس الجمهورية أن يقوم بتعديل الحكم بإبدال العقوبة وتخفيفها أو بالعفو عن المحكوم عفوا خاصا بناء على التوصية الصادرة من رئيس الوزراء ، وذلك بموجب مرسوم جمهوري ، وهذه الصلاحية منصوص عليها في الدستور وهي مقيدة باستثناء يتعلق بالحق الخاص ولا يشمل المحكومين بارتكاب الجرائم الدولية والإرهاب والفساد المالي والإداري .

غير أن قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٥ قيد في المادة ٢٧ منه هذه الصلاحيات الدستورية ، فقد نصت الفقرة أولا من هذه المادة على أن الأحكام الصادرة من المحكمة الجنائية العراقية العليا تنفذ وفقا لأحكام القانون ، كذلك إنها نصت في الفقرة ثانيا من نفس المادة بأنه لا يجوز لأية جهة بما في ذلك رئيس الجمهورية إعفاء أو تخفيف العقوبات الصادرة من هذه المحكمة ، وتكون العقوبة واجبة التنفيذ بمرور (٣٠) ثلاثين يوما من تاريخ اكتساب الحكم أو القرار الدرجة القطعية.

هذا النص الوارد في قانون المحكمة ضمن الفقرة ثانيا من المادة ٢٧ يخالف النص الدستوري، وحيث أن المادة ١٣ من الدستور عدت الدستور هو القانون الأسمى والأعلى في العراق ولا يجوز سن قانون يتعارض مع هذا الدستور ، ويعد باطلا كل نص قانوني يتعارض مع نصوص الدستور ، وحيث أن نص المحكمة يعطل بشكل مؤقت إحدى الصلاحيات الممنوحة لرئيس الجمهورية دستوريا ، فإننا نرى أن هذا النص المتعارض مع الصلاحيات الدستورية لا قيمة له قانونا وإن كان قد ورد في قانون خاص ، إلا انه يتعارض مع النص الدستوري ، مع التقيد بالاستثناء المتعلق بالحق الخاص والمحكومين بارتكاب الجرائم الدولية والإرهاب والفساد المالي والإداري المنصوص عليه في الفقرة أولا من المادة ٧٣ من الدستور.

إن دور القضاء الفعلي في حسم القضية التحقيقية ينتهي بصدور قرار الحكم بالإعدام واكتسابه الدرجة القطعية ، حيث تتم إحالة القضية من قبل رئيس مجلس القضاء الأعلى الى رئيس الجمهورية ، حينها تبدأ مهمة التنفيذ المنوطة بالسلطة التنفيذية ، حيث يجري تطبيق أحكام المواد الخاصة بتنفيذ عقوبة الإعدام بحق المدان من المادة ٢٨٥- ٢٨٩ من قانون أصول المحاكمات الجزائية وقد أوقفت مؤقتا صلاحية الإعفاء أو تخفيف الحكم والعقوبة الصادرة بحق المدان في قضية حسمت من قبل المحكمة الجنائية العراقية العليا وفقا لاختصاصها النوعي المنصوص عليه في الفقرة ثانيا من المادة الأولى من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا والتي شملت الجرائم الآتية حصرا وهي :

جريمة الإبادة الجماعية

الجرائم ضد الإنسانية
جرائم الحرب

جرائم انتهاكات القوانين العراقية المنصوص عليها في المادة ١٤ من قانون المحكمة والتي أشارت لها في التدخل بشؤون القضاء أو محاولة التأثير على أعماله أو هدر الثروة الوطنية وتبديدها استنادا لأحكام الفقرة (ز) من المادة الثانية من قانون معاقبة المتآمرين على سلامة الوطن ومفسدي نظام الحكم رقم (٧) لسنة ١٩٥٨ بالإضافة إلى سوء استخدام المنصب والسعي وراء السياسات التي كادت أن تؤدي إلى التهديد بالحرب أو استخدام القوات المسلحة العراقية ضد دولة عربية وفقا للمادة الأولى من القانون رقم (٧) لسنة ١٩٥٨ .

إن تنفيذ الأحكام الصادرة من المحكمة الجنائية العراقية العليا يكون وفقا لما نص عليه قانون المحكمة أو الذي ورد ضمن نصوص قواعد الإجراءات وجمع الأدلة الخاصة بالمحكمة الجنائية العراقية العليا المنشور بجريدة الوقائع العراقية رقم ٤٠٠٦ في ١٨ تشرين الأول ٢٠٠٥ ، ونصت القاعدة رقم (٦٦) على أن تنفيذ الحكم يكون وفقا لما منصوص عليه في قواعد الإجراءات هذه ووفق أحكام قانون أصول المحاكمات الجزائية ، حيث يسري قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ مكملا للإجراءات التي تتبعها المحكمة وجزءاً لا يتجزأ منه .

وبهذا فإن من مهام رئيس الجمهورية وصلاحياته التي نص عليها الدستور المصادقة على أحكام الإعدام التي تصدرها المحاكم المختصة ، ولايتم تنفيذ حكم الإعدام إلا بصدور المرسوم الجمهوري ووفقا للآلية التي حددها قانون أصول المحاكمات الجزائية ، وإن لنائب رئيس الجمهورية بمقتضى نص الفقرة ثالثا من المادة ٧٥ من الدستور أن يحل محل رئيس الجمهورية عند غيابه.

إن رئيس الجمهورية يلتزم بتأديته يمينا دستورية أمام مجلس النواب وفق ما رسمته المادة ٥٠ من الدستور، ووفق اليمين المذكورة فانه ملتزم بتطبيق التشريعات بأمانة وحياد ، ويؤدي مهامه ومسؤولياته بتفان وإخلاص ، ويحافظ على استقلال العراق وسيادته ورعاية مصالح شعب العراق ، ويسهر على سلامة أراضيه وسمائه ومياهه وثرواته ونظامه الديمقراطي الاتحادي ، وأن يعمل على ترسيخ أسس استقلال القضاء، وإنّ الإخلال في أي من المهام التي تم تحليف الرئيس بها يكون حانثا في يمينه، ويمكن معها لمجلس النواب بمقتضى نص الفقرة سادسا من المادة ٦١ من الدستور إعفاءه من مهمة رئيس الجمهورية وفقا لطلب الأغلبية المطلقة لعدد أعضاء مجلس النواب بعد إدانته من قبل المحكمة الاتحادية العليا.

مصر .. الصعود الى الساعة الخامسة والعشرين من يناير

هذه الساعة ليست خاضعة لمقايسة الزمن الشائع بالكامل، إنها ساعة مصرية بامتياز، ساعة تخرج عن المواقيت، وعن الأمكنة، وعن اللغة التي اعتاد المصريون (حرفنتها) بطرق مفتونة وفاتنة، ساعة تحوز أيضاً توصيفات وجودية وأخلاقية وتاريخية، مثلما تحوز في الاتجاه الآخر معاني قد تسقط تداول المفهوم التقليدي لفكرة الزمن السياسي، هذا الزمن الذي هرب الى ساعته الخامسة والعشرين ليكون زمنا شعبيا، زمنا لـ (الحرافيش) و(الغلابة) و(الصعايدة) و(مثقفي الهامش) وربما زمنا مفتوحا للحرية، حرية الوعي والجمال والأسئلة.

علي حسن الفواز

خروج المصريين الى فضاءات هذه الساعة لا يعني خروجا مجردا على السلطة كما يبدو ظاهرا، ولا يعني التنفيس عن اختناقات قديمة في الذات والتاريخ واللغة، بقدر ما يعني هذا الخروج (الساطع) تعبيرا عن الحاجة العميقة إلى أنسنة السلطة، لكي تكون سلطة قابلة للحوار والجدل الآمن وقابلة للتغيير وتبادل المنافع السياسية والثقافية، مثلما هي تعبير عن الرغبة في إعادة توصيف يوميات البطل المصري بمرجعياته التاريخية والأمنية واللغوية ليكون بطلاً داخل الحياة، بطلاً يشبه حقا أبطال أسامة أنور عكاشة، ويوسف القعيد ويحيى الطاهر عبد الله، إذ هو البطل الحالم والمتمرد والثوري والعاشق وغير الخانع والخائف والمندمج اضطرارا مع السياق كما تعودنا ان نقرأ في روايات نجيب محفوظ ويوسف إدريس وغيرهما.

يسمي محمد حسنين هيكل هذه الأيام المصرية بـ (الثورة المتكاملة) والتي تفوق في تكاملها ثورة عرابي وثورة ١٩٥٢، لأنها تمثلت مفهوم الثورة بمعناها الحركي، وبدلالة اشتراك الجمهور الواسع في أيامها وفصولها. وتوصيف هيكل هذا يضعه في المواقع المضاد للسلطة التي كان هيكل جزءاً من زمنها السياسي والإعلامي، مثلما هي محاولة أخلاقية لان يصطنع هيكل لنفسه دور المؤرخ وليس الصحفي القديم، وتبديل هذا الدور هو تعبير عن أزمة العلاقة مابين جمع من مثقفي المرحلة الناصرية بنزعاتها القومية الرومانسية مع مثال النموذج الغرائبي للسلطة السياسية التي صنعتها مرحلة ما بعد هزيمة ١٩٦٧، وسياسات الانفتاح وتمثل شروط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ونموذج رأسمالية الطبقة والدولة، وكذلك مرحلة ما بعد اتفاقيات كامب ديفيد، والتي صنعت دولة غائمة لا هوية محددة لها، سوى أنها تؤدي الوظيفة القديمة لـ (الدولة الكبرى) التي تحمي التوازنات السياسية في المنطقة الساخنة بالصراعات والأزمات والحروب، مثلما تحمي المصالح الغربية/الأمريكية في سياقها السياسي الإقليمي والدولي وفي سياق مواجهتها مصالح داخلية بدأت تتأجج اشتعالاتها وحاجاتها بسبب تراكم التشوهات السياسية والاقتصادية التي تؤديها هذه الدولة الكبرى مع دول أخرى بدأت تعاني بالتتابع من العلامات المرضية للساعة المصرية، والتي سبق ان سقطت بها السلطة التونسية ذات (السستم) الاستعراضي الفاشل لنمط الثقافة العلمانية والسياحية، والتي كان وعي الجمهور التونسي/ أقصد قوة النخب الثقافية والمهنية فيها، قد امتص الكثير من تداعيات هذه الساعة، من خلال اصطناع الساعة الوطنية التي قد تعيد الحياة والتوازن الى فاعلية الجماعات والقوى والزمن للاندماج في سيرورة مفهوم الدولة دون الحديث عن (ثورات) ثانوية قد تأكل أصابع ثورة الياسمين التونسية..

ما يحدث في مصر من إعراض أكثر سخونة لهذه الساعة يحمل معه تداعيات اكثر خطورة أيضاً، وربما أكثر انفعالاً وهيجاناً، إذ أنها تعبّر عن حساسيات زمن طويل من الازمات المؤجلة الخبيئة تحت جلد غليظ من المدونات الرسمية، وسياسات الطوارئ التي بررت فرض الانماط التقليدية للحكم الامني الصارم الموهوم بفوبيا الاعداء دائما، مثلما يعبّر عن تاريخ من العلاقات المأزومة والشوهاء ما بين الدولة والمواطن، والتي جعلت الدولة مؤسسة لـ (البيت العالي) والمواطن كائن مسكون بلعبة الهامش، إذ هو الحرفوش الصغير الذي تسرق احلامه وارزاقه ولياليه.

وأحسب ان تعقّد هذه الأعراض وتحولها الى صراعات داخلية كما تجسد في احداث ميدان التحرير، والى ازمة بنيوية في المجتمع المصري (صراع الجماعات المؤيدة والمعارضة) والذي تعودت نخبه على صناعة (الاطمئنان) و(المساكنة) الداخلية بين مكوناته الاجتماعية والطبقية وحتى الدينية، ولعل رفع البعض من المتظاهرين صور جمال عبد الناصر هو تعبير نفسي واخلاقي عن الحنين الى وهم هذا الاطمئنان، الذي كانت تصنع بعض ظواهره السلطة الناصرية بنوع من اعطاء الجرعات الشعبية، وربما تروج من خلاله للتماهي مع (بطولة أخلاقية) لشخصيات وظواهر وعلاقات كثيرة وجدت السينما المصرية والدراما المصرية الواقعية هامشا كبيرا لتكريس نمطها في العقل الشعبي، وفي يوميات الزمن الوطني وفي سرائر الامكنة المصرية، خاصة الحـارات والأريـاف، إذ يزاوج زمنها بين المقدس والرمزي، وكذلك بين القوة الاخلاقية والقوة الرمزية.

أدونيس والثورة المصرية

يقول الشاعر أدونيس (كانت مصر في حاجة الى نيل آخر، نيل لا يجيء من الغيوم او من فوق حياة البشر، وانما ينبجس دائما من الاقدام والايدي، من الشرايين والاورده) هذا التوصيف يضعه ادونيس في سياق شعري، لان مصر المكان تخصه كثيرا، مثلما تخص كل المثقفين العرب، وان النيل الاخر المفترض هو هذا النيل الشعري، النيل الإنساني الذي يكسر القاعدة القهرية التي يقول عنها ادونيس في ذات الكلام (في هذه البقعة العربية من العالم، كانت مسافة حادة تفصل بين السلطات والرعايا، كان اصحاب السلطات دائما ينظرون من اعلى الى رعاياهم منذ اقدم العصور، وإذا كان هناك فرق بين سلطة وسلطة، فهو فرق في الدرجة لافي النوع، كان اصحاب هذه السلطة في البقعة العربية من العالم الا باستثناءات نادرة، يدخلون في تاريخ الشعوب لا بوصفهم قادة محررين او بنائيين، وانما مستأثرون بعامة، وطغاة بخاصة)

حديث أدونيس عن مصر هو حديث عن ازمة السلطة العربية، هذه السلطة التي لاشأن لها سوى المزيد من الهيمنات والقهر والاستبداد، والتي اكلت منذ عقود قيم التحرير واحلام الديمقراطيات والعيش والحرية، إذ تحولت هذه السلطة الى (بعبع) سياسي وامني صنع للجميع الحروب والهزائم، التنمية المشوهة والجوع، الاستبداد والحريات التي لا تأكل ولا تشرب ولا تنام.

عقدة السلطة هي عقدة المصريين الآن، هي عصب ثورتهم المفتوحة على احتمالات لاحدود لها، رغم ان البعض يسأل إلى أين ستذهب هذه الحرية وسط هذا الصراع؟ وهل ستتخلى السلطة القديمة عن تاريخ هيمنتها الذي مازالت تختزن له الكثير من الأوراق؟ وهل انها ستصاب باليأس وتضع الجميع امام الحريق الكامل، حيث نهاية الدولة العلية، وبداية ساعتها الخامسة والعشرين؟

هذه الأسئلة هي بعض ما حاول ادونيس ان يطرحه بحثا عن (إنسانية السلطة) كما يسميها، والتي ظل نموذجها القهري قائما على أساس تهميش الآخرين، وتهميش اية قيمة ثقافية للحوار معهم، وربما تهميش الثقافة ذاتها التي يمكن ان تخفف من يبوسة أية سلطة، وان تضعها في سياق آخر قابل للاستخدام والنوم معها في سرير واحد.

حديث ادونيس هو حديث الانتلجنسيا العربية التي تضع في حسابها ان ازمة الدولة العربية، او انهيار نموذجها التقليدي سيضع هذه الدولة إما امام الفوضى، او امام الدولة الاصولية، او التسليم بنمط السلطة العسكرية الجاهزة على طول الخط لفرض نظامها العسكرتاري، خاصة وان القوى الليبرالية والمدنية مازالت هشة وضعيفة وغير قادرة على ان تصطنع إطاراً حمائيا للدولة، لذا يضع البعض هذا الخوف امامه في الجدل الدائر حول الدولة والثورة، وربما يجد في المعالجة التونسية حلا مقبولا للمحافظة على السلم الاهلي وعلى كينونة الدولة والمجتمع من الانهيار.

الفرجة القاسية

الساعة الخامسة والعشرون في يناير المصرية ستكون ساعة خاصة جدا في حساب الزمن المصري وزماناتنا الثقافية، و أحسب ان القلق الثقافي العربي من هذه الساعة هو قلق مشروع، لان مصر هي الصورة الغاطسة في لاوعينا الجمعي، مصر التي اصطنعت منذ طفولتنا تاريخا ساحرا للكتابة والفرجة واللذة. وما يتساقط الآن من هذه الساعة يشبه ما يتساقط من قطرات الصنبور الذي يمارسه بعض رجال الامن في يوميات السجون العربية، اذ يكون نصا في التعذيب وشهوة القهر، مثلما يشبه ما يدفعنا الى الفرجة القاسية التي نراها في شاشات التلفزيون التي وضعت مصر امام نص استعادي يذكرني بالصراع المرعب الذي عاشت بعض فصوله الدولة المصرية خلال حكم المماليك بين السلطان ايبك وقطز والقائد بيبرس واقطاي، بكل ما يعنيه هذا الصراع من تشظيات اجتماعية وسياسية أنهكت الناس والدولة، وفتحت الباب للكثير من التدخلات الخارجية. وقد يعيدنا هذا المشهد الى ذات الزمن حينما يأكل اصحاب الفرجة الثورة لحسابات وأجندات، قد تحمل مصر التي تخصنا الى (جهة خامسة) تشبه المجهول البعيد الذي قد يضلل الذاهبين الى ساعات زمننا اليومي، وباتجاه يشبه الذهاب الى الساعة الخامسة والعشرين.

هل باعت تركيا قضية تركستان الشرقية؟

د. عبد الله المدني

يصادف العام الجاري الذكري الأربعين لإقامة العلاقات الدبلوماسية الكاملة ما بين أنقرة وبكين والتي بدأت باعتراف الأولى بالثانية في عام ١٩٧١ . وبهذه المناسبة أعلن الأتراك أن ٢٠١١ هو "عام الصين"، الأمر الذي رد عليه الصينيون بتسمية ٢٠١٢ عاما لتركيا. وجاءت هذه التطورات بعيد الزيارة التي قام بها رئيس الحكومة الصينية "وين جياوباو" لتركيا في أكتوبر المنصرم (الأولى لمسؤول صيني رفيع إلى تركيا خلال ٨ أعوام)، و من قبلها زيارة الرئيس التركي "عبد الله غول" إلى الصين في ٢٠٠٩ (الأولى لزعيم تركي إلى الصين خلال ١٤ عاما)، ناهيك عن زيارة مهندس الدبلوماسية التركية "داوود أغلو" للصين ما بين ٢٨ أكتوبر و٤ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٠ ، والتي تخللتها مواقف وتصريحات سياسية تركية صارخة ، سنأتي على ذكرها لاحقا.

غير أن الذي توقف عنده المراقبون بدهشة، ودفعهم إلى طرح تساؤلات لا نهاية لها حول طبيعة ما يطبخ بين أنقرة وبكين هو حلول الصين مؤخرا ضيفة شرف في مناسبة عسكرية مهمة. ونعني بهذه المناسبة المناورات الجوية والبرية التي درجت تركيا على استضافتها سنويا تحت اسم "صقر الأناضول" في قاعدتها العسكرية المركزية بمنطقة "قونيا" بمشاركة قوات من الولايات المتحدة وإسرائيل والأردن وباكستان ودول منظمة "الناتو".

في المناورات التي جرت في نهاية العام المنصرم، كان اللافت للنظر ثلاثة أمور محددة هي: الأول، مشاركة القوات الجوية والبرية التابعة للجيش الأحمر الصيني لأول مرة جنباً إلى جنب في مناورات مع قوات تابعة لدول أعضاء في تحالف عسكري غربي (الناتو)، بل على أرض تابعة لدولة عضو (تركيا). والثاني، القدرات القتالية المذهلة للقوات الصينية في تعقب وضرب وإدارة المعارك مع قوى الشر الثلاث وهي المتطرفين والإرهابيين والانفصاليين (بحسب التصنيف الصيني)، وذلك خارج حدود الصين الجغرافية المباشرة. والثالث، غياب مشاركة القوات الأمريكية والإسرائيلية لأول مرة منذ انطلاق مثل هذه المناورات في عام ٢٠٠١ (غياب الأولى بسبب عدم دعوتها من قبل الأتراك الذين تعتري علاقاتهم بتل أبيب بعض المصاعب منذ هجوم القوات الإسرائيلية على سفينة مرمرة التركية قبالة سواحل غزة في مايو/ ايار ٢٠١٠ ، وغياب الثانية احتجاجاً على عدم دعوة الأتراك للإسرائيليين).

ويمكن القول أنه لئن كانت هذه أول سابقة لتعاون عسكري ومناورات جوية بين الأتراك والصينيين فوق قمم الجبال التركية الوعرة، فإنها أول مناسبة على الإطلاق تحلق وتتعاون فيها مقاتلات حربية غربية الصنع من نوع فانتوم (تابعة لتركيا) مع مقاتلات حربية روسية الصنع من نوع سوخوي (تابعة للصين)، وهو ما دفع البعض إلى الزعم بإمكانية انتقال التكنولوجيا الحربية الأمريكية والأوروبية إلى الصينيين من خلال الأتراك، الساعين اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى الابتعاد عن الغرب والتوجه شرقا، مع لعب دور محوري في قضايا الشرق الأوسط. وقد سارعت الدبلوماسية التركية إلى تفنيد مثل هذه المزاعم ووصفها بـ "السخيفة".

وعلى هامش هذه التطورات في العلاقات الثنائية التركية – الصينية، هناك مظاهر عديدة لشراكة اقتصادية إستراتيجية، نجد تجلياتها في ما أعلن عنه من اتفاقيات في نهاية العام المنصرم بهدف زيادة التبادل التجاري بحلول عام ٢٠١٥ إلى ٥٠ بليون دولار، وبحلول عام ٢٠٢٠ إلى ١٠٠ بليون دولار، وذلك ارتفاعا من حجمه الحالي البالغ نحو ١٧ بليون دولار، ناهيك عن اتفاقيات خاصة بالاستثمارات المشتركة في قطاعات النقل والاتصالات والطاقة والسياحة، من أجل تصحيح الميزان التجاري المائل لصالح الصين حاليا (في عام ٢٠٠٩ بلغت قيمة الواردات التركية من الصين ١٢,٧ بليون دولار، فيما بلغت قيمة الصادرات التركية إلى الصين ١,٦ بليون دولار فقط) واتفاقيات أخرى لفتح المجال أمام الشركات الصينية لاستخدام تركيا معبرا إلى أوروبا والشرق الأوسط من أجل تسويق بضائعها (مثلا جرى التوقيع على اتفاقية تقوم بموجبها مؤسسة إنشاءات سكك الحديد الصينية ببناء خط حديدي سريع لربط أنقرة بإسطنبول، وذلك كجزء من مشروع لاحق لربط بكين بأنقرة).

إن من يراقب هذه التطورات الإيجابية المتسارعة في روابط البلدين البينية، لا يصدق أنها كانت قبل وقت ليس بالطويل مشوشة، ومعرضة للتدهور الخطير على خلفية استنكار الحكومة التركية لسياسات بكين العنيفة إزاء مطالب وحقوق الأقلية الإيغورية المسلمة في إقليم "تركستان الشرقية" الصيني، وقيام أنقرة بتبني مطالب هؤلاء والدفاع عن قضيتهم بسبب الروابط العرقية والدينية واللغوية المشتركة بينهم وبين الشعب التركي، ولا سيما أثناء إندلاع موجة العنف الدموي في الإقليم ما بين عرقي "الإيغور" و"الهان" في يوليو/ تموز ٢٠٠٩ ، فهل باعت أنقرة مثلا قضية "تركستان الشرقية" من أجل المصالح الاقتصادية والسماح لها بممارسة دور ونفوذ سياسي أقوى في منطقة "آسيا الوسطى" التي بات للصينيين فيها نفوذ معتبر منذ انهيار الاتحاد السوفيتي؟

بعض المراقبين يجيب بنعم، مستشهداً بكلمات نائب الرئيس الصيني "زي جينبينغ" لضيفه وزير الخارجية التركي "داوود أوغلو" أثناء زيارة الأخير بكين في نوفمبر الماضي، حينما أعرب عن ارتياح بلاده لمواقف أنقرة الجديدة حيال السياسة الصينية الخاصة بتركستان الشرقية، ولا سيما لجهة تأديب العناصر الانفصالية. وقد رد "أوغلو" حينها على مضيفه بإعادة تأكيد أنقرة على وجود "صين واحدة" تضم تحت سيادتها تايوان، فضلا عن تأكيده التزام أنقرة بمطاردة كل من يمارس نشاطا يهدد به سيادة الصين ووحدتها من فوق الأراضي التركية، وذلك في إشارة إلى مجموعات إيغورية تتخذ من تركيا موطنا مؤقتا بديلا، وتمارس من فوق أراضيها بعض الأنشطة الإعلامية ضد سياسات بكين.

البعض الآخر من المراقبين لهم رأي آخر يستند إلى مبدأ "في السياسة، لا يوجد أصدقاء أو أعداء دائمون"، وذلك بمعنى أن الصين التي نظر الأتراك إليها يوما بتوجس وحساسية، صارت مع تبدل الظروف والمصالح حليفة، بل شريكة ستراتيجية.

وبطبيعة الحال، هناك فريق ثالث يعزو تبدل الموقف التركي من بكين، وتحديدا لجهة سياسة الأخيرة في تركستان الشرقية، إلى مخاوف أنقرة من أن تلجأ بكين إلى ممارسة ضغوط عليها عبر دعم الانفصاليين من مليشيات جيش العمال الكردستاني، إن هي (أي أنقرة) لم تكف عن لعب دور الداعم للمتمردين والانفصاليين الإيغور.